

اقتصاد

الدولار الأسود، إلى ٧٢٥ ليرة مرتفعاً ١٥ بالمئة «مدا» ٥ إجراءات نقدية ومصرفية لبنانية أثرت سلباً على سعر صرف الليرة السورية

علي نزار الاغا

وصل سعر صرف الدولار الأميركي في السوق الموازية «السوداء» إلى مستوى ٧٢٥ ليرة، مرتفعاً بأكثر من ١٠٠ ليرة، أي بنسبة تزيد على ١٥ بالمئة، منذ إطلاق مبادرة القطع الخاص لدعم الليرة قبل نحو الشهر والنصف، بوجود أسعار صرف عديدة، وبعضها يتجاوز مستوى ٧٢٥ ليرة، إلا أن مصادر السوق أكدت أن السعر المتداول فعلياً هو ٧٢٥ ليرة.

يأتي ذلك في الوقت الذي ينتظر فيه الوسط التجاري التعليمات الجديدة التي يعمل عليها مصرف سورية المركزي لتمويل إجازات الاستيراد عن طريق صندوق المبادرة، والتي لم يصرح عنها المصرف حتى تاريخه، لا بالنفي، ولا بالإثبات، علماً بأن المصادر في وسط الأعمال تؤكد أن التعليمات سوف تصدر قريباً.

ورغم توقف تمويل الإجازات عبر صندوق المبادرة منذ فترة، ريثما تصدر التعليمات الجديدة، إلا أن العديد من رجال الأعمال الاقتصاديين والمراقبين يشيرون إلى تأثير سعر صرف الليرة بشكل مباشر بما يجري في لبنان، لكن ما يجب معرفته بدقة؛ كيف أثرت الإجراءات النقدية والمصرفية اللبنانية على سعر صرف الليرة، الأمر الذي اهتم به مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مدا»، من خلال نشر ورقة سياسات تفصيلية حول الموضوع للباحث الدكتور كنان ياغي.

قنوات التأثير

استعرضت الورقة (تلتق «الوطن» نسخة منها) خمسة إجراءات نقدية ومصرفية لبنانية أثرت سلباً في سعر صرف الليرة السورية، وأولها قيام مصرف لبنان المركزي بمنع عمليات إخراج الدولارات النقدية في حثاقب الصرافين والتجار عبر مطار بيروت الدولي والمعابر الحدودية، كما أُرْمِ مكاتب المصارف بالوصول على ترخيص لنقل الأموال مسبقاً، على حين كان سابقاً بإمكان الناس نقل مبالغ كبيرة من الدولارات نقداً خارج لبنان بتصريح من سلطات الجمارك اللبنانية فقط، لذا كان لهذا القرار أثر سلبي على عمليات شحن الدولار الأميركي للداخل السوري، والذي كان يؤمن السيولة النقدية من القطع الأجنبي لمصرف سورية المركزي، والتي كانت بدلاً عن الحوالات النقدية (الكاش) والتي تراجمت بشكل كبير بسبب الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء.

إضافة لذلك، قيد مصرف لبنان عمليات السحب والتحويل للودائع بالقطع الأجنبي من المصارف اللبنانية وبدا التقييد بوضع سقف أسبوعي للسحب بـ ٢٠٠٠ دولار أميركي ووصل مؤخراً إلى ١٠٠٠ دولار أسبوعياً، كما قامت المصارف بمنع تمويل صرافاتها الآلية بالدولار الأميركي، مما أضر كثيراً بإمكانية سحب المودعين السوريين لودائعهم من المصارف اللبنانية، والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، الأمر الذي أثر سلباً على سعر صرف الليرة السورية بسبب تراجع العرض من الدولار الأميركي في السوق السورية، وحتى المدعون الذين قبلوا بسحب وداائعهم بالليرات اللبنانية قاموا بتحويلها إلى دولار أميركي في السوق السوداء الأمر الذي خلق طلباً إضافياً على الدولار الأميركي.

كما أن قيام مصرف لبنان بالحد من تمويل العمليات التجارية (المستوردات) لتشتمل على مجموعة من السلع والخدمات الأساسية فقط، وتقليص المصارف اللبنانية التسهيلات المصرفية الممنوحة للشركات بالدولار إلى حدداً الأدنى؛ أثر سلباً على قدرة الشركات وأصحاب الودائع السوريين على تمويل عملياتهم التجارية من خلال المصارف اللبنانية الأمر الذي اضطره إلى تأمين الدولار من السوق السوداء في سورية.

هذا وأدت الأزمة في لبنان إلى خلق طلب عكسي للدولار الأميركي، أي من سورية إلى لبنان، وعن طريق التهريب، وذلك بهدف تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل العمليات التجارية في لبنان بسبب إجماع المصارف اللبنانية عن تأمين التمويل اللازم، إضافة إلى تأمين الطلب الناتج عن عمليات التحوط التي يقوم بها الأفراد في لبنان.

وأخيراً، فإن زيادة الطلب على بعض السلع والخدمات في السوق المحلية السورية عن طريق تهريبها من سورية إلى لبنان، نتيجة للنقص في بعض السلع وارتفاع أسعار بعضها الآخر، خلق طلباً إضافياً على القطع الأجنبي في السوق السوداء في سورية لتأمين التمويل اللازم لزيادة المستوردات.

مقترحات

طرح ياغي في ورقته ٥ إجراءات للحد من أثر الأزمة اللبنانية على سعر صرف الليرة، أولها أن يتم العمل على إيجاد مصادر وأسواق جديدة لشحن القطع الأجنبي (الحوالات) من دول الجوار إلى سورية لتكون رديفاً للسوق اللبناني كالأردن والإمارات، بهدف تأمين حاجة السوق السورية من القطع الأجنبي الكاش.

إضافة إلى قيام الجهات السورية المختصة من ضبط عمليات التهريب على الحدود وخاصة المعابر غير الشرعية على الحدود اللبنانية والتي أصبحت تشكل معابر لاستنزاف الاقتصاد الوطني في الاتجاهين، إلى جانب العمل على ضبط عمليات الاستيراد وخاصة للسلع الكمالية، إذ أصبحت السوق السورية بلد عبور للسلع التي يتم تهريبها لدول الجوار بسبب رخص أسعار المنتجات فيها، الأمر الذي يستنزف خزينة مصرف سورية المركزي ويؤثر سلباً على سعر صرف الليرة السورية.

وتضمنت المقترحات أيضاً أن يتم العمل على خلق بيئة تشريعية تسمح بعودة المخدرات السورية في الخارج، والتي قدرت بعشرات المليارات من الدولارات من خلال إعطاء ضمانات حقيقية لأصحاب الودائع بالقطع الأجنبي، واتباع سياسات تحفيزية كرفع أسعار الفوائد على الودائع بالقطع الأجنبي وبالليرة السورية، والعمل قدر الإمكان على سداد التزامات البلد عن طريق الحسابات المصرفية المفتوحة في الخارج، بهدف التخفيف من الضغط على مصرف سورية المركزي وتأمين القطع الأجنبي (الكاش)، وللحد من سداد قيمة بعض المستوردات بالليرة السورية (المشتقات النفطية والقمح) والتي يتم تحويلها لقطع أجنبي في السوق السوداء الأمر الذي يؤثر سلباً على سعر صرف الليرة السورية.

هنا غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن هناك إجراءات اقتصادية ومصرفية سوف تصدر قبل نهاية العام الحالي تتعلق بالسياسة المصرفية والمالية والاستثمار، وتخص القروض وأسعار الفائدة وغيرها من القضايا التي تسهم في نهوض الاقتصاد.

جاء ذلك خلال لقائه أمس بالقائمين على القطاع المصرفي من وزراء ومديري المصارف العامة والخاصة، مبيّناً أن الاجتماع يعتبر تقييماً لسياسة الإقراض المتبعة في المصارف العامة والخاصة خلال المرحلة الماضية، لجهة الأولويات والضمانات والفوائد والبيئة التشريعية الناظمة، وأهمية توظيف الكتل النقدية لدى المصارف في الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة لدعم الإنتاج.

وتساءل رئيس الحكومة عما يخفيه مديرو المصارف من هواجس لم يصرحوا بها حتى الآن، وحول ما يراود الجميع عن أسباب تغير سعر الصرف والتقلبات السريعة، موضحاً أن القائمين على الاقتصاد يعرفون ثوابته، مؤكداً أن المتغيرات السريعة صعوداً وهبوطاً تتبع لعوامل عديدة، وتتبع لقرارات معينة، وإشاعات إعلامية أو صفقات لضاربين مستفيدين يدفعون عليها ملايين الدولارات، مبيّناً أن بعضها اليوم مرتبط بانتقال العملة بشكل منظم وغير شرعي إلى بعض دول الجوار. وتحدث عن ثبات التشريع الضامن لحقوق القطاع الخاص، رغم كل الضغوطات، فلا يوجد حق ضائع لأحد.

وأشار إلى أنه لا يوجد دولة في العالم تصون ملكية الأفراد والمؤسسات والاقتصاد ورجال الأعمال مثل الحكومة السورية، فالدولة تدعم المؤسسات منذ أكثر من ٤٠ عاماً، وكل المبالغ التي نما بها القطاع الخاص هي من الدعم الحكومي للمؤسسات الخاصة، وليس من التجارة الشفافة، مؤكداً «أنا حكومة لن نقبل إلا أن تكون المصارف العامة قنود للمصارف الخاصة، وقد تم الإيعاز بضرورة تقييم المصارف الخاصة لمعرفة إذا ما حققت دورها، والفائدة المرجوة منها، بما فيه مصلحة المواطن»، مضيفاً «لن نستك عن الخلل في أي مصرف».

وطالب رئيس الحكومة بضرورة إعادة رؤية مشتركة لتطوير البيئة الناظمة للإقراض، وإيجاد المحفزات التي تعزز استمرار المصارف بخدمة التنمية، وتأكيد التعاون والتنسيق بين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة لتذليل كل الصعوبات أمام المضي قدماً بسياسة إقراض متوازنة وسليمة، مع الاستمرار بتقييم عمل المصارف الخاصة لتأدية آليات عملها وسياساتها المالية ودورها في التنمية، ليتم تصويب عملها بتعزيز الإيجابيات لتمارس الدور المنوط بها في التنمية.

الحاكم يتحدث عن المصارف

قال حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول خلال الاجتماع: «مازنا مؤمنين كمصرف سورية المركزي بسياسة المرونة في التعامل مع المصارف الخاصة، خصوصاً في المرحلة الحالية، ومازلنا مؤمنين بأن حماية العملة الوطنية لن تكون عبر خلق الاقتصاد، ونحن مستمرين بالإنفاق الاستثماري، ومنح القروض الإنتاجية، وسياستنا مازالت مبنية على أسس سليمة رغم كل الصعوبات التي فرضتها الحرب».

وأضاف: «أثبت القطاع المصرفي وجوده رغم أن المخطط كان لإجهاد مؤسسات الاقتصاد الوطني، لكن القطاع المصرفي أثبت مناعة المؤسسات في سورية، ورغم كل الظروف استمر في الصمود، علماً بأن السياسة المصرفية حساسة جداً وتخضع لمعايير دولية»، لافتاً إلى أن الأمل معقود على عمل المصارف الخاصة في النمو الاقتصادي وإعادة الثقة بالليرة السورية.

وأضاف الحاكم: «نحتاج اليوم إلى بناء الثقة، لأن المصرف هو عين على الاقتصاد، وأخرى على العملة الوطنية، بغية تحقيق التوازن، وهناك استراتيجية نعمل عليها بشكل سليم وأسس استثمارية، ومصارفتنا تملك كل شيء يؤهلها لتسريع وتيرة العمل، ونطالب اليوم بإحداث مراكز متخصصة لتقييم الجودة الاقتصادية للمشاريع التي سيتم تمويلها».

الوطن

خصّصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجارية أمس للحديث عن التمويل المتناهي الصغر، وذلك بالتعاون مع مصرف سورية المركزي ومؤسسة التمويل الصغير الأولى والمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ومصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر.

وتحورت الندوة حول مؤسسات التمويل متناهي الصغر وأهميتها، وطرق وآليات الاستفادة منه، ودور جهات القطاع العام في تسهيله والرقابة عليه، وأهمية قطاع التمويل الصغير وكيف يمكن أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفتاحاً لتفعيل التنمية الاقتصادية في البلاد، بالإضافة للجنة عن استفسارات ومدخلات الحضور.

من جانبها، أكدت العاملة في مديرية موقضية الحكومة لدى المصارف خلود مرزوق أن مؤسسات التمويل الصغير تمارس نشاط الإقراض وتستهدف فئة اجتماعية محددة بالجمع هي الأكثر

حوار الحكومة والمصارف

رئيس مجلس الوزراء: لا يوجد دولة في العالم تصون ملكية الأفراد والاقتصاد ورجال الأعمال مثل الحكومة السورية



تدني العملة بحسب وزير العدل

وزير العدل هاشم الشعار بيّن أن من أسباب تدني قيمة العملة تهريب الأموال إلى الخارج، مضيفاً «هناك إجراءات يجب العمل عليها نظراً للعديد من الشكاوي التي تردنا، والتي تتعلق بوضع الدولار وطريقة الإيداع، والتي يشكك منها الكثيرون، فأقدم بوضع بالدولار، وعندما يطلب ليسحب بالدولار لا يتم التجاوب معه، الأمر الذي يلعب دوراً سلبياً بإيداع الأموال».

وقال وزير المالية مأمون حمدان: «إننا اليوم أمام مناقشة الصعوبات التي تعترض عمل المصارف العامة والخاصة، والدعم الحكومي لهذه المصارف، لتجاوز هذه الصعوبات، والاستمرار في تقديم خدماتها للمواطنين، ودور هذه المصارف في تمويل قطاع الإنتاج وتطوير الاستثمار في القطاعات الصناعية».

وأشار إلى أن «مدفنا هو الاستثمار ثم الإنتاج، والمعايير المحيطة في المصارف السورية سواء للمحاسبة أم التدقيق هي معايير عالمية».

مديرو المصارف

تحدث الرئيس التنفيذي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل سلطان الزعبي عن أهمية التعاون بين القطاعين المصرفي العام والخاص للوصول إلى حلول للمشاكل التي تواجه العمل المصرفي، وتعزيز دور المصارف في دفع عجلة التنمية نحو الأمام، مطالباً بتعزيز دور المصارف في توسيع المحافظ الائتمانية ودعم المشاريع الإنتاجية، مبيّناً أن المرحلة المقبلة محفزة للإقراض والاستخدام الرساميل الخارجية.

وأضاف: «لكن، هناك مشكلة تواجهنا في استرداد الأموال المتعتر، لذا فإن الإجراءات يجب أن تكون صارمة في هذا الخصوص، لأنه حتى بعد الحكم القطعي نجدنانا مطلوبين لإعادة النظر بالقضية لأسباب يعتبرونها قانونية».

بدوره، تحدث مدير عام المصرف التجاري علي يوسف عن ضرورة وضع ضوابط لتوسيع الإقراض، مؤكداً الحاجة إلى بيئة قضائية تشريعية محفزة للإقراض، والاستخدام الرساميل من الخارج.

مدير عام فرسبنك نديم مجاعص بيّن أن هناك عدة

أسئلة يجب طرحها، منها: هل البيئة التشريعية القائمة تسمح بالإقراض؟

ونوه بأن اليوم ليس هناك أي مشكلة بممارسة سياسة الإقراض بشكل سليم في سورية، ويشهد للمصارف السورية أنها تأقلمت مع قرارات السلطة النقدية التي فرضت الحرب أحياناً أن تكون قاسية، ولكن بالمجمل كانت السلطة النقدية تتأقلم مع ما يحدث خلال الحرب من أحداث ومتغيرات لم تحدث في أي بلد آخر. وفيما يخص الإقراض، تحدث عن ضرورة أن يذهب التمويل للقطاعات الإنتاجية، بما يحقق مصلحة الاقتصاد المحلي على المدى الطويل، والتأكد من أن التوسع في الإقراض لا يؤثر سلباً على قيمة العملة السورية.

قال مدير عام المصرف الصناعي عمر سبيدي: «إن بيئة المصارف لدينا قوية، ولديها الإرادة في الاستثمار بدعم الاقتصاد الوطني، وتم تهيئة كوادر جديدة ذات خبرة».

وأضاف: «بما أن السيولة متوفرة، يمكن خلال الفترة القادمة أن تنتقل المصارف في موضوع الإقراض بشكل أوسع مما هو عليه الآن، وهنا تجدر الإشارة إلى موضوع الضمانات الذي يجب إعادة النظر فيه».

أما الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي بشار السنت، فقال: «يجب أن نشكر المصرف المركزي على المرونة التي يتمتع بها في تعامله مع المصارف الخاصة، ولدينا تجارب حول بعض القرارات التي ناقشنا فيها المصرف المركزي وتم إعادة النظر فيها حتى وصلنا إلى نتيجة تحقق المصلحة العامة، وهناك تنسيق عال بيننا فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولا يوجد تقصير لدى المصارف في منح التسهيلات اللازمة للإقراض، ولم نلاحظ رغم تغيرات سعر الصرف سحب الإيداعات المضاربة على بالعملة، وهذا أمر إيجابي، وبالعكس كانت تزداد الإيداعات بالليرة السورية».

من جهته، أكد مدير عام المصرف العقاري مدين علي أهمية تكامل السياستين المالية والنقدية، مبيّناً أن أهم مشاكل عدم وجود إقراض هو انخفاض الدخل، وعدم استقرار سعر الصرف، وهو يجعل كل دراسات الجدوى للمشاريع وهمية، إضافة لضعف المرونة في العمل المصرفي.

وأضاف: «نحتاج إلى التحرر أكثر من القيود، وإلى رؤية

أكثر وضوحاً في أولوية القطاعات التي تحتاج إلى دعم مشاريع التنمية فيها، على اعتبارنا ذراعاً تنفيذية لخطة الحكومة».

وأكد أن سعر الصرف هو نتاج سياسة اقتصادية أوصلتنا إلى ما نحن فيه، لذلك فإن الحل هو توقيف الإصدار النقدي والتمويل بالجزء حتى لا تنتقل إلى حلقة أخطر في نهاية المطاف، لو استمرنا على هذه السياسة.

وتحدث مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العرييد عن دراسة كيفية توظيف الأموال الفائضة لدى المصارف العامة والمتاحة للإقراض من خلال منح القروض للمشاريع الإنتاجية والمشروعات المتوسطة والصغيرة ودعم قروض ذوي الدخل المحدود.

ملفات مفتوحة

أشار الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر إلى النقطة الإيجابية بقدرة الدولة السورية على إتقان اللغة المصرفية ومحاكاة العالم فيها، وقال: «لدينا ثقة أنه لدينا القدرة على إدارة هذا القطاع المصرفي بالشكل الأمثل، لافتاً إلى أن الإشكالية اليوم هي أن الإدارة المصرفية ابتعدت عن المخاطر».

ولفت إلى أن المؤسسة المصرفية هي جزء من مشكلة التنعير، مضيفاً «لذلك لا بد من التركيز على إدارات المصارف ومجالس الإدارة لمعرفة نقاط الخلل، لأنه للأسف هناك موظفون هم السبب في التنعير».

واستدعى قائلاً: «الإشكالية ليست في ضخ المال، وإنما أين يذهب المال، ونحن الآن بحاجة ورقة عمل مقترحات للعمل خلال المرحلة المقبلة فيما يتعلق بالإقراض».

وفي الختام، طلب رئيس الحكومة من مديري المصارف إعداد مذكرات مفصلة إلى مكتب رئاسة مجلس الوزراء حول أي رؤية أو دراسة، أو مشكلة لم توضح خلال الاجتماع.

وتم الطلب من وزارتي المالية والعدل والمصرف المركزي والمصارف العاملة استكمال إنجاز مشروع قانون المصارف العامة وإعداد مسودة قانون للمصارف الخاصة ليتسنى لهذه المصارف توسيع مظلة استثماراتها والدخول بالاستثمار المباشر.

وزير العدل:

أسباب تدني قيمة الليرة تهريب الأموال إلى الخارج

حاكم المصرف المركزي:

سياستنا مبنية على أسس سليمة واليوم نحتاج إلى بناء الثقة

خميس

كل المبالغ التي نما بها القطاع الخاص هي من الدعم الحكومي وليس من التجارة

«الأربعاء التجاري» يستضيف مقامي القروض الصغيرة

القصير: التشبيك مع القطاع الخاص لدعم التمويل الصغير ومتناهي الصغر

البعد الاجتماعي، مثل القروض الصحية والسكنية وقروض دعم الأسر. وبين القصير أن من أهداف الندوة السعي لإيجاد طرق للتشبيك مع القطاع الخاص لدعم صناعة التمويل الصغير والمتناهي الصغر بشكل أكبر، وخاصة أن غرفة التجارة قادرة على لعب دور أساسي في التشبيك مع مؤسسات التمويل الكبيرة. من جانبه، أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاقي أن التمويل أحد مقومات العمل التجاري الأساسية، إذ إن أي مشروع صناعي أو تجاري أو فقرة إبداعية تحتاج إلى تمويل، منوهاً بأن التمويل الصغير والمتناهي الصغر يسس أكبر شريحة ممكنة من المجتمع.

فيما تركزت معظم المداخلات حول آلية تمويل الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن يستفاد منها أي شخص سوري أو من حكمه وعمره من ١٨ حتى ٦٥ عاماً بموجب شروط تختلف حسب المشروع وحسب إنتاجيته وحسب الخبرة، منوهاً بأن هناك القروض ذات



تلك المؤسسات كي تستمر في نشاطها، وحماية المودعين والعملاء، مشيرةً إلى أن المشاريع المتناهية الصغر التي يتم دعمها من قبل مؤسسات التمويل الصغير تجاري بقطاعات كثيرة، مثل السكني والتجاري والاستهلاكية والمجموعات الريفية الصغيرة.

بدوره، تحدث مدير فرع دمشق مؤسسة

هاشاشة فيه، وأصحاب الدخل المحدود، وتهدف لتمويل مشاريع وأفكار هذه الفئة، وتم دراسة هذه المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية منها وتأثيرها على المجتمع.

وبيّن مزروق أن المصرف المركزي هو جهة إشرافية ورقابية على مؤسسات التمويل الصغيرة، والهدف من رقبته حماية